الإحسان في تعقيب الإتقان للسيوطى

تأليف
أبى الفضل عبد الله بن الصديق الغمارى

(كل من عنده كتاب الإتقان للسيوطى
يجب عليه أن يقتنى هذا الكتاب)

الطبعة الأولى
مكتبة القاهرة بشارع الصنادقية
بالأزهر: بمصر
لصاحبها الحاج على يوسف سليمان
ت: ٥٩٠٥٩٠٩
ص.ب - القاهرة - ٩٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى شرفنا بكتابه وجعلنا أهلا لخطابه. والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد أحبابه الذى فاز من تبعه بنعيم الله وثوابه. وشقى من خالفه بغضبه الله وعقابه. ورضى الله عن آله وأصحابه. أما بعد: فإن كتاب (الإتقان فى علوم القرآن) للإمام الحافظ أبى الفضل جلال الدين السيوطى - رحمه الله تعالى ورضى عنه - كتاب عظيم المزايا، كثير الفوائد. جمع ما تفرق فى كتب هذا العلم، من عيون المسائل، ونوادر الشوارد، غير أنه ضم آراء شاذة وروايات ساقطة، فات المؤلف أن ينبه على شذوذها وسقوطها، فاتخذها المستشرقون وأذنابهم سلمًا إلى الطعن فى بعض آيات القرآن الكريم، وفيما يتعلق بجمعه. وقد أخبرنى صديقنا ومجيزنا العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثرى: أنه كان يدرس علوم القرآن لطلبة

التفسير بجامعة إستانبول بالآستانة وكان يعنى بالإطلاع على ما يكتبه المستشرقون، ليرد عليه وينبه إليه الطلبة، فكان يجد كثيراً من مطاعنهم يستندون فيه إلى تلك الآراء الشاذة والروايات الساقطة، فى كتاب الإتقان. وكان هذا من أسباب حملته الشديدة على مؤلفه، حتى كان هو والعلامة المرحوم الشيخ محمد سعيد العرفى، لا يعترفان له إلا بإتقان علم العربية، دون سائر العلوم التى كتب فيها مؤلفات قيمة، يعتبرانها ملخصة من كتب غيره، وهذا غلو فى التعصب ضده، وإفراط فى الحمل عليه، والحقيقة أنه - مع تفوقه فى علم العربية - برز فى علوم أخرى كالبلاغة والتفسير والأصول والفقه الشافعى والحديث، وشارك مشاركة جيدة فى القراءات والتاريخ والرجال وفقه الحديث.

وما لخصه من كتب المتقدمين يدل على فهمه لها وحسن تصرفه فيها مع ما يضمه إليها من زوائد استفادها من سعة اطلاعه وكثرة بحثه. لكن يعاب عليه ذكره لأحاديث واهية، أو أقوال ساقطة، تنسب لصحابى أو تابعى أو إمام ولا ينبه عليها،

فيظنها الجاهل صحيحة ويتخذها الجاحد حجة للطعن والغمز، وإن اعتذر معتذرون عن الطبرانى وأبى الشيخ وأبى نعيم - فى روايتهم للأحاديث الموضوعة غير مبينين وضعها، بأنهم حيث ذكروا إسنادها أحالوا عليه وبرئوا من عهدتها فكيف يعتذر عن السيوطى وهو لا يذكر الإسناد: بل هو ملزم ببيان رتبة ما يذكره من أحاديث وآثار، لأن من حذف الإسناد، تعهد بالصحة.

لا نجد ما يعتذر به عنه إلا من قبيل السهو والغفلة، أو أنه قدر فى نفسه أن قراء كتبه لا بد أن يكون عندهم من العلم ما يميزون به بين الثابت والواهى وبين الصحيح والساقط. أما أن يكون قصده فلا، لأن دينه وخلقه لا يسمحان به، يضاف إلى ذلك أنه صوفى شاذلى، أفيضت عليه فتوحات ومواهب لا يحظى بها من يتعمد ترويج الأحاديث والآثار المكذوبة، لأن مروج الكذب مبغض مطرود والنبى ﷺ يقول:

«من حدث عنى بحديث يرى - بضم الياء، يظن - أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

فالذين يذكرون الأحاديث الموضوعة عالمين أو ظانين ولم يبينوها يشملهم قوله ﷺ : «من كذب علىّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» وهو حديث متواتر، يفيد عظم أثر الكذب على النبى ﷺ وشدة خطورته.

فمن هنا اعتنى العلماء بتقييد الحديث وتمييز صحيحه من سقيمه. ووضعوا لذلك علما سموه علم رواية الحديث، وأفردوا كتبًا خاصة لبيان الموضوعات والواهيات، وجرحوا رواتها تجريحًا مبنيًا على قواعد وموازين علمية ثابتة لا يعتريها خلل.

أما القرآن الكريم، فقد تواتر الصحابة على حفظه وجمعه وكتابته كما تلقوه عن النبى ﷺ ، وأخذه عنهم التابعون كذلك، ثم تابعو التابعين، وهلم، وعنى العلماء بالبحث فى قراءاته وكيفية جمعه وترتيب سوره وآياته وعددها وغير ذلك مما سموه علوم القرآن وأفردوا لها كتبًا خاصة منها المختصر الموجز، والبسيط المتوسط، والمطول الجامع. وجاء فى بعضها

أشيـاء ينفيهـا البحث والتمـحيص، وتبطلهـا القواعد العلمـية الثابتة. ومع ذلك جعلها المبشـرون - وهم المستشرقون الحاقدون - ذريعة للكلام فى القرآن الكريم[1] والتشكيك فيه.

ومن أجل هذا الغرض الخبيث طبعوا بعض الكتب المتعلقة بالقرآن العظيم، مـثل كتاب المصـاحف لابن أبى داود، وشواذ القـراءات لابن خالويه، يوهمـون الجهـلاء أنهم يطبعـون هذه الكتب للبحث العلمى الخالص، وهم فى الـواقع خبثاء يريدون تشكيك المسلمين فى كتابهم الذى ضـمن الله حفظه من التبديل والتغيير.

ولست متجنيًا عليهم فيما أقول، فإن من يقرأ المقدمة التى كتبها ناشـر كتاب المصاحف باللغة الإنجليزية، يجد فـيها الغمز الصريح والطعن الواضح، وكذلـك ما كتبه جولد زيهـر وغيره بحـيث يجزم من تتـبع ما كـتبـوه عن القرآن والإسـلام أنه لا يرضـيهم من المسلمين إلا أن يـتركـوا دينهم إلى المسيـحيـة أو اليهودية، وقد سجل الله تعالى ذلك فى كتابه حيث قال ﴿ولن

(١) على أنهم يعتقدون أن القرآن من إنشاء النبى ﷺ.

ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم﴾ (سورة البقرة: ١٢٠).

وأخبرنى شقيقنا الحافظ أبو الفيض أنه التقى بالأستاذ محمد كردى فى مكتبة الخانجى، وتجاذبا أطراف الحديث فى مسائل علمية حتى انتهى الكلام إلى الاستشراق وأساليبه، فقال له الأستاذ كرد على: اسمع يا سيد أحمد أمر هؤلاء المستشرقين عجيب!! جاءوا إلينا بكتبهم وآرائهم، مدعين أنهم يقصدون البحث العلمى الحر، فقبلنا منهم ما أبدوه من طعن فى كتابنا وديننا بل شاركناهم فيه، تمسكا بالمبدإ المذكور. حتي إذا ما أردنا أن نناقش أحدهم فى مسائل دينيه، كالتثليث أو الصلب أو الفداء هز رأسه استنكارا وقال: العقائد الإيمانية لا تقبل المناقشة ولا يدخلها العقل. ونسى ما كان يدعو إليه من بحث فى دين الإسلام بقصد هدمه!

ولما كان الدكتور منصور فهمى يدرس بجامعة السوربون اقتنع بآراء أساتذته الفرنسيين فى الطعن على النبى ﷺ حيث تزوج بتسع نسوة، خصوصية له خصه الله بها دون سائر

المسلمين، فألف رسالة سماها «نبى الإسلام يشرع للناس وينسى نفسه» ثم لما تقدمت به السن واتسعت مداركه وأدرك حكمة تعدد زوجات النبى ﷺ وفهم أسرارًا كثيرة من الأحكام الإسلامية علم ما وقع فيه من كفر بتضليل المستشرقين، فتاب ورجع إلى دينه: وأحرق ما بقى عنده من نسخ تلك الرسالة. هكذا تحدث إلى شقيقنا الحافظ أبى الفيض.

والدكتور طه حسين حين كتب كتابه «فى الشعر الجاهلى» وأنكر إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وصرح بأن القرآن لايكفى دليلا على وجودهما. لم يكن ذلك رأيا قاله باجتهاده ولكنه كلام مستشرق أخذه الدكتور والتزمه.. والدكتور محمد حسين هيكل حين أول الإسراء تأويلا يقضى بإنكاره، كان متأثرًا بالمستشرق الفرنسى الذى ترجم هو كلامه.

والمقصود: أن الكتاب والأدباء فى الشرق العربى والإسلامى، ما من أحد منهم يبدى طعنا فى القرآن الكريم أو السنة النبوية وصاحبها عليه الصلاة والسلام، أو فى شىء من

أحكام الإسلام، باسم البحث العلمى إلا وهو متشبع بكلام بعض المستشرقين مقتنع بآرائهم فالاستشراق نوع مهم من نوعى التبشير المسيحى، أنشئ لغزو عقول الطبقة المثقفة من المسلمين. أما النوع الآخر - وهو الوعظ فى الأسواق والمجتمعات وإنشاء مستشفيات وبذل مساعدات - فهو لغزو الطبقة الفقيرة وغير المتعلمة، وقد نجح النوع الأول نجاحا كبيرا مع جهل المستشرقين باللغة العربية وقواعد الأحكام الإسلامية جهلا فاضحا واضحا.

وهذا يدل على أن كتابنا وأدباءنا يتلقون ما يأتيهم من المستشرقين تقليدًا من غير إعمال فكر، حتى أصبحوا يأخذون برأيهم فى نقد كتبنا العربية والإسلامية من غير تفكير أيضًا.

عرضت مرة على الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى كتابا مخطوطًا فى فضل بيت المقدس وتاريخه وما يتعلق به ليوافق على طبعه باعتباره رئيس لجنة اختيار الكتب بمكتبة ومطبعة عيسى الحلبى، وبينت له قيمة الكتاب وميزته وأهمية موضوعه فى الوقت الحاضر. فقال لى: إنه لم يره ولا سمع به من قبل

الآن، ولذلك لا يستطيع إبداء رأيه فيه وطلب إمهاله إلى الغد فتركت الكتاب عنده، ورجعت إليه ثانى يوم فأخبرنى أنه اتصل بصديق له وسأله عن الكتاب فأجابه بأن بروكلمن ذكره فى كتابه ومدحه. وعقب على إجابة صديقه يخاطبنى بقوله. وحيث إن بروكليمن مدحه، فلا بد أنه كتاب قيم. هكذا أثنى على الكتاب بدون تحفظ لمجرد أن بروكليمن المستشرق الألمانى مدحه!!

نحن لا ننكر المجهود المبذول فى كتاب بروكليمن حيث ضم نفائس المخطوطات العربية والإسلامية فى معظم مكتبات العالم، مع بيان وصف المخطوط والتنصيص على تعدد نسخه أو عدم تعددها، فهو مجهود يذكر له بالتقدير. لكن لا نعتمد عليه فى تقييم تراثنا العربى والإسلامى لأن تقييمه لا يسلم من خطإ أو انحراف، وإصابته حين يصيب، إصابة غير مقصودة، فلا تصلح أساسًا للاعتماد عليه فى ذلك. وأشد المستشرقين تعصبا الهولنديون فالفرنسيون فالإيطاليون فالإنجليزيون وإن كانوا بجميع أجناسهم متفقين على هدم الإسلام وتقويض

دعائمـه. فهم بالنسـبة إلينا ينطبـق عليهم قول الـعربى - حين سئل: أى حماريك شر؟ - قال: هذا ثم هذا.

ولا شك أن محاربتهم واجبة لأنها جهاد فى سبيل الدفاع عن كتاب الإسلام ونبى الإسلام ودين الإسلام.

وفى الحديث عن النبى ﷺ، قـال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم» رواه أحمـد وأبو داود والنسائى من حديث أنس، وصـححه ابن حـبان والحـاكم. والقلم أحد اللسانين وهو أقواهما أثرًا وأبقاهما ذكرًا.

لهذا أردنا أن نسهم فى هذا الواجب المقدس، ببيان ما فى كـتاب الإتقـان من روايات واهية مـوضوعـة، وأقوال سـاقطة مرفوعة، غفل المؤلف عن فحصها ومحصها. ليعلم أن دليلهم الذى يستندون إليه، اجتمع فيه الخستان، فلم يكن له فى نتيجة سوى الهزر والهذيان ومن الله أستمـد المعونة والتوفيق، وأسأله أن يجـزل أجرى، ويشـرح لى صـدرى، ويحط عنى وزرى، ويجعـل عملى خـالصًا له، مقـبولا عنده. إنـه تعالى سـميع الدعاء. فعال لما يشاء.

النوع الأول
(معرفة المكى والمدنى)

معرفة المكى والمدنى، ذكر فيه السور التى نزلت بمكة أو بالمدينة. ثم نقل عن البيهقى فى الدلائل: أن فى بعض السور التى نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة فألحقت بها.

ونقل عن الحافظ فى شرح البخارى قال: قد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة فى السور المكية.

ثم أخذ المؤلف فى سردها، فذكر فيها سورة الحجر وقال ينبغى استثناء قوله تعالى **﴿ولقد علمنا المستقدمين﴾** (سورة الحجر: ٢٤)، لما أخرجه الترمذى وغيره فى سبب نزولها، وأنها فى صفوف الصلاة. قلت: روى الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق أبى الجوزاء عن ابن عباس قال: كانت امرأة حسناء من أحسن الناس، تصلى خلف رسول الله ﷺ. وكان بعض القوم يتقدم حتى يكون فى الصف الأول لئلا يراها، ويستأخر بعضهم حتى يكون فى الصف الآخر، فإذا ركع نظر من تحت إبطه، فأنزل الله هذه الآية.

وهذا الأثر وإن صححه ابن حبان له علة، فقد رواه عبد الرزاق فى تفسيره عن أبى الجوزاء، ولم يذكر ابن عباس، وقال الترمذى: روى عن أبى الجوزاء مرسلا وهو أشبه، فهذه علة تقتضى ضعفه من جهة الإسناد. وأما من جهة المعنى فإن السياق يرده، قول الله تعالى: **﴿وإنا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون ولقد علمنا المستقدمين﴾** (سورة الحجر: ٢٤) منكم ولادة وموتًا **﴿ولقد علمنا المستأخرين﴾** كذلك فلا يختلط علينا متقدم بمتأخر **﴿وإن ربك هو يحشرهم﴾** جميعًا مع كثرة عددهم وتباعد أزمانهم فلا محل لصفوف الصلاة فى الآية، ولا معنى لاستثنائها، والله تعالى أعلم.

النوع الثانى
(معرفة الحضرى والسفرى)

معرفة الحضرى والسفرى، ذكر فى الآيات التى نزلت فى السفر قوله تعالى: **﴿ما كان للنبى والذين آمنوا﴾** (سورة التوبة: ١١٣)، وقال ـ مبينًا ذلك ـ .

أخرج الطبرانى وابن مردويه عن ابن عباس أنها نزلت لما خرج النبى ﷺ معتمرًا، وهبط من ثنية عسفان، فزار قبر أمه واستأذن فى الاستغفار لها.

قلت: هذا مما تناقض فيه المؤلف تناقضًا بينًا لا عذر فيه فهو يعلم أن الأبوين الشريفين من أهل الفترة وأنهما ناجيان، وألف بضع رسائل فى نجاتهما، قرأناها وأعجبنا بما أبدى فيها من أدلة جيدة، وأنشأ مقامة، رد بها على الحافظ السخاوى الذى اختار التوقف عن القول بنجاتهما وعدمها، وأصاب فى رده.

وهو يعلم أيضًا أن الآية نزلت فى أبى طالب بدليل أنه ذكر فى النوع التاسع، ما رواه الشيخان، من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه - وهو صحابى - قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبى أمية فقال «أى عم قل: لا إله إلا الله، أحاج لك بها عند الله» فقال أبو جهل وعبد الله: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلمانه حتى قال: هو على ملة عبد

المطلب، فقـال النبى ﷺ : «لأستـغفرن لك مـا لم أنه عنه» فنزلت ﴿**ما كان للنبى والذين آمنوا أن يستغفروا لـلمشركين**﴾ (سورة التوبة: ١١٣).

فهذا الحديث الصـحيح صريح فى أن الآية نزلت فى أبى طالب الذى أبى النطق بالشهادة ومات على كفره. وهو يقضى على أثر ابن عباس السـابق لضعفه، كمـا يقضى على مرسلين صعيفين جـاء فيهما أن النبى ﷺ قال «ليت شـعرى ما فعل أبواى؟» فنزل ﴿**ولا تسـأل عن أصـحـاب الجـحيم**﴾ (سورة البقـرة: ١١٩) لكن المؤلف ذكـر بعده ما رواه الحـاكم عن ابن مسعـود قال: خرج النبى ﷺ يومًا إلى المقـابر، فجلس إلى قبر منهـا فناجاه طويلا، ثم بكى فقال «إن القـبر الذى جلست عنده قبـر أمى وإنى استأذنت ربى فى الدعـاء لها فلم يأذن لى فـأنزل على ﴿**مـا كـان للـنبى والذين آمنوا أن يسـتـغـفـروا للمشركين**﴾ (سورة التوبة: ١١٣) وجمع بينهما بتعدد أسباب النزول. يعنى أن الآيـة نزلت مـرة بسـبب أبى طالب، ومـرة بسبـب أم النبى ﷺ . غير أن هـذا الحديث ليس بصـحيح. نعم يمكن أن تكون الآية نزلت مـرة ثانية بسبب ما رواه أحـمد

وابن أبى شيبة والترمذى والنسائى وأبو يعلى. والبزار والحاكم من طريق أبى الخليل عن على عليه السلام قال: سمعت رجلا يستغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت له: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت. حسنه الترمذى.

تنبيهان
(الأول)

مما يدل على ضعف حديثى ابن عباس وابن مسعود من جهة المعنى ـ مضافًا إلى ضعف إسنادهما ـ أمران:

أحدهما: تعارض مدلوليهما، فإن حديث ابن عباس يفيد أن الآية نزلت والنبى ﷺ فى طريقه إلى مكة معتمرًا، ولذا أوردها المؤلف مثالا للآيات التى نزلت فى السفر، وحديث ابن مسعود يفيد أن النبى ﷺ لم يكن مسافرًا وإنما خرج يومًا إلى المقابر لزيارة قبر أمه، وهذا تعارض لا سبيل إلى دفعه.

ثانيهما: تفيد الآية ـ بمقتضاها ـ أن أم النبى ﷺ من أصحاب الجحيم، والتاريخ يثبت أنها ماتت قبل البعثة، فتكون

هذه الآية معارضة لقوله تعالى: **﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾** (سورة الإسراء: ١٥) ومعلوم بالضرورة أن آيات القرآن لا تتعارض.

(الثانى)

يؤخذ من الآية حرمة الاستغفار للمشركين، لأنهم أصحاب الجحيم ويتفرع على ذلك أمران:

أحدهما: تحريم الترحم عليهم بطريق الأولى، لأن الرحمة أعلي من المغفرة إذ إنها لا تكون إلا لمذنب، والرحمة تكون لمن لا ذنب له، قال الله تعالى: **﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله﴾** (سورة التوبة: ١٧) وقال: **﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾** (سورة الأعراف: ٥٦) وقال الملائكة لآل إبراهيم **﴿رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾** (سورة هود:

٧٣) وفى بعض طرق الصلاة الإبراهيمية «وارحم محمدًا وآل محمد كمال رحمت إبراهيم وآل إبراهيم» وعلى هذا فما ينشر فى الجرائد اليومية من استغفار أو ترحم على موتى اليهود والنصارى أو غيرهم من سائر الملل، محرم تحريمًا قاطعًا، يوجب غضب الله ومقته.

ثانيهما: خلود المشركين فى النار أبدًا، إذ لو جاز خروجهم منها لأجاز الله الاستغفار لهم، كما أجاز الاستغفار لعصاة المسلمين، لأنه استشفاع، فلما حرمه، دل على أنهم غير خارجين من النار، وأن الشفاعة فهيم غير مقبولة.

ولهذا حين يقول عيسى لله تعالى يوم القيامة عن النصارى **﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾** (سورة المائدة: ١١٨) يعدل عن قوله: فإنك أنت الغفور الرحيم، لأن ذكر المغفرة والرحمة فى هذا الموضع استشفاع وهو يعلم أن الشفاعة فيهم لا تقبل.

وذكر فى الآيات السفرية أيضًا أول سورة الروم، وقال: روى الترمذى عن أبى سعيد قال: لما كان يوم بدر ظهرت الروم على فارس فأعجب ذلك المؤمنين، فنزلت **﴿ألم غلبت الروم﴾**

(سورة الروم: ١) إلى قوله **﴿بنصر الله﴾** قال الترمذى: غلبت، يعنى بالفتح.

قلت: وسيغلبون - على هذا - بضم الياء بالبناء للمجهول. ومعني هذه القراءة: غلبت الروم فارس، وسيغلبهم المسلمون فى بضع سنين، لكن هذه قراءة شاذة لا ينبغى اعتمادها. والقراءة المتواترة: غلبت، بالبناء للمجهول وسيغلبون بالبناء للمعلوم، وهذا هو الموافق لسبب نزولها، على أن البضع من ثلاث إلى تسع، والمسلمون إنما التقوا بالروم وغلبوهم بعد نزول الآية بنحو عشرين سنة فى عهد عمر رضى الله عنه. ثم إن القراءات الشاذة لا تجوز الصلاة بها ولا تلاوتها ولا العمل بها إلا إذا كانت مفسرة لقراءة متواترة كقراءة **﴿وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت﴾** (سورة النساء: ١٢) «من أم» ويكون العمل بها حينئذ على أنها خبر آحاد، إن صح سندها، لأن القرآن - لكونه معجزًا، تحدى الله به الثقلين - تتوفر الدواعى على نقله تواترًا. وهكذا وصل إلينا بقراءاته المتواترة بتلقى جيل عن جيل. وأى حرف منه فقد التواتر فقد قرآنيته ودخل فى حيز أخبار الآحاد، فعومل معاملتها من حيث شروط القبول والرد.

إذا تقرر هذا، فلا يصح التمثيل لآيات قرآنية حضرية أو سفرية أو ليلية أو نهارية مثلا بشيء من القراءات الشاذة، ومن فعل ذلك أدخل في القرآن ما ليس فيه، كمن ذكر حديثًا وجعله آية، فليجعل القارئ هذه الحقيقة منه على ذكر، ينتفع بها في قراءة هذا الكتاب وغيره من كتب علوم القرآن وتفسيره وتنحل له مشكلات بسبب شواذ القراءات.

وذكر أيضًا قوله تعالى ﴿**وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك**﴾ (سورة محمد: ١٣) الآية ونقل عن السخاوى المقرىء قال في جمال القراء: قيل إن النبي ﷺ لما توجه مهاجرًا إلى المدينة، وقف فنظر إلى مكة وبكى فنزلت.

قلت: ليس له إسناد يعتمد عليه.

النوع التاسع
(معرفة سبب النزول)

معرفة سبب النزول، ذكر في أمثلة ما تعدد سبب نزوله ورجح أصحها إسنادًا ما رواه ابن أبي حاتم وابن مردويه من

طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبى محمد عن عكرمة أو سعيد عن ابن عباس قال. خرج أمية بن خلف وأبو جهل ورجال من قريش فقالوا: يا محمد تعال فتمسح بآلهتنا وندخل في دينك، وكان يحب إسلام قومه فرقّ لهم، فأنزل الله تعالى. ﴿**وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك**﴾ (سورة الاسراء ٧٣)

وما رواه ابن مردويه عن العوفى عن ابن عباس قال. إن ثقيفًا قالوا للنبى ﷺ. أجلنا سنة حتى يهدى لآلهتنا فإذا قبضنا الذى يهدى إليها أحرزناه ثم أسلمنا، فهم أن يؤجلهم فنزلت وقال هذا يقتضى نزولها بالمدينة وإسناده ضعيف، والأول يقتض نزولها بمكة، وإسناده حسن وله شاهد عند أبى الشيخ عن سعيد بن جبير، يرتقى به إلى درجة الصحة، فهو المعتمد. هذا كلامه وقد رجح فيه أن الآيات المذكورة مكية، لكنه حين تكلم فى النوع الأول على السور المكية التى فيها آيات مدنية، ذكر سورة الإسراء واستثنى منها هذه الآيات وآيات أخرى لنزولها بالمدينة، وهذا تناقض لا يليق، وأنا أرجح أنها مدنية، لأن سياق الآيات يقتضى ذلك، ودلالة

السياق لها الاعتبار الأول فى مثل هذا الموطن. والعوفى الذى ضعف به رواية ابن عباس الثانية، ليس ضعفه شديدًا. فقد قال عنه أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، بل وثقه ابن معين، وحسن له الترمذى عدة أحاديث تفرد بها، وروايته هنا تتأيد بدلالة السياق كما مر. ورواية سعيد بن جبير التى اعتبرها شاهدًا لرواية ابن عباس الأولى، ليست بشاهد على ما تقرر فى علوم الحديث، لأن علم سعيد فى التفسير مأخوذ عن ابن عباس، فاستقر الأمر على أن لابن عباس روايتين متعارضتين وإسنادهما حسن، لكن تتأيد ثانيتهما بما بيناه آنفا فهى المعتمدة.

وذكر أيضًا فى أمثلة ما تعدد سبب نزوله، ورجح أحدها بكون راويه حاضر القصة: ما رواه البخارى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: كنت أمشى مع النبى ﷺ بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب فمر على نفر من اليهود. فقال بعضهم: لو سألتموه، فقالوا: حدثنا عن الروح؟ فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت أنه يوحى إليه حتى صعد الوحى ثم قال: **﴿قل الروح من أمر ربى وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾** (سورة الإسراء. ٨٥).

وما رواه الترمذى وصححه عن ابن عباس قال: قالت قريش لليهود: أعطونا شيئًا نسأل هذا الرجل، فقالوا: اسألوه عن الروح؟ فسألوه فأنزل الله **﴿ويسألونك عن الروح﴾** (سورة الإسراء ٨٥). ثم قال: فهذا يقتضى أنها نزلت بمكة، والأول خلافه. وقد رجح بأن ما رواه البخارى أصح من غيره وبأن ابن مسعود كان حاضرًا القصة.

ثم نقل فى النوع الحادى عشر ـ وهو ما تكرر نزوله ـ عن ابن كثير: أن آية الروح تكرر نزولها، وهذا هو الصحيح.

أما ما اعتمده المصنف من الترجيح فضعيف لأن الترجيح إنما يصار إليه إذا تعذر الجمع. وهو هنا ممكن بأن يكون اليهود كلفوا قريشًا بالسؤال عن الروح، فنزلت الآية بمكة، ثم لما هاجر النبى ﷺ إلى المدينة أعادوا سؤاله عن الروح؟ مؤملين أن يختلف جوابه أو يتناقض، فنزلت الآية ثانيًا لإفادة أن الجواب هو الجواب لا يختلف ولا يتناقض ويؤيد هذا الجمع أن الذى نزل بالمدينة بعض الآية وهو **﴿قل الروح من أمر ربى﴾** الآية. ولم ينزل صدرها وهو **﴿ويسألونك عن الروح﴾** لأنه نزل بسبب سؤال قريش بمكة

وذكر فيما تعدد سبب نزوله آية ﴿والذين يرمون أزواجهم﴾ (سورة النور: ٦) وذكر ما رواه البزار عن حذيفه - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ لأبى بكر - رضى الله عنه - «لو رأيت مع أم رومان رجلا ما كنت فاعلا به؟» قال شرًا، قال «فأنت يا عمر؟ قال: كنت أقول: لعن الله الأعجز وإنه لخبيث، فنزلت.

قلت: هذا حديث منكر لا يصح لوجوه:

أحدهما: ضعف إسناده.

ثانيها: أن المعلوم من حال النبى ﷺ ضرورة أنه يغض عن الأعراض والحرمات فلا يمكن أن يوجه هذا السؤال إلى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما.

ثالثها: ما ثبت فى الصحيحين عن سهل بن سعد قال جاء عويمر إلى عاصم بن عدى فقال: اسأل رسول الله ﷺ أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله أيقتل به؟ أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم رسول الله ﷺ، فعاب السائل، وفى رواية: فكره المسائل وعابها. فأخبر عاصم عويمرا، فقال:

والله؟ لآتين رسول الله ﷺ فلأسألنه. فقال «أنه قد نزل فيك وفى صاحبتك قرآن» الحديث، فانظر كيف عاب النبى ﷺ السائل وكره سؤاله؟ ولولا نزول الآية ما أجابه. وذلك لكراهته التعرض للأعراض إلا بقدر ما تقتضى به ضرورة الحكم. فكيف يتصور أن يوجه ذلك السؤال؟

رابعها: أن النبى ﷺ ما سأل قط عن حادثة قبل وقوعها، ولم يكن ذلك من عادته.

خامسها: أنه لا يتلاقى مع الآية التى نزلت فيمن قذف زوجته، فلا يصح أن يكون من أسباب نزولها.

النوع الثالث عشر
(ما نزل مفرقا وما نزل جمعا)

ذكر فيما نزل جمعا سورة والمرسلات. واستدل بما فى المستدرك عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: كنا مع النبى ﷺ فى غار، فنزلت عليه **﴿والمرسلات عرفا﴾** (سورة المرسلات: ١) فأخذتها من فيه، وإن فاه رطب بها. فلا أدرى

بأيها ختم؟ **﴿فبأى حديث بعده يؤمنون﴾**؟ (المرسلات. ٥٠) أو **﴿وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون﴾** (المرسلات. ٤٨) قلت قوله فلا أدرى بأيها ختم؟ زيادة منكرة، فإن الحديث فى صحيح البخارى بدونها، وآخر سورة المرسلات **﴿فبأى حديث بعده يؤمنون﴾**.

وذكر فيما نزل جمعا أيضاً سورة الأنعام، واستدل بآثار ضعيفة لا تقوم بها حجة والصحيح أنها نزلت مفرقة، كأغلب السور.

النوع الخامس عشر (ما أنزل منه على بعض الأنبياء)

ما نزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه علي أحد نقل فيه ما رواه أبو عبيد فى فضائل القرآن عن كعب، قال: إن محمداً ﷺ أعطى أربع آيات لم يعطهم موسى وموسى أعطى آية لم يعطها محمداً والآيات التى أعطيها محمداً **﴿لله ما فى السموات وما فى الأرض﴾** (سورة البقرة: ٢٨٤) حتى ختم البقرة، فتلك ثلاث آيات، وآية الكرسى.

والآية التى أعطيها موسى: اللهم لا تولج الشيطان فى قلوبنا وخلصنا منه من أجل أن لك الملكوت والأبد والسلطان والملك والحمد والأرض والسماء الدهر الداهر أبدًا أبدًا آمين آمين. قلت: هذه بقية يهودية فى كعب. لأنه لا نسبة بين خواتيم البقرة وآية الكرسى، وبين ما سماه آية أعطيها موسى عليه السلام، لا فى فصاحة الألفاظ وبلاغة الجمل. ولا فى سمو المعنى وضخامته.

والعجيب من المؤلف كيف نقل هذا الكلام ولم يتعقبه بشىء!؟ ويقال لكعب: إنما لم يعط محمدًا ﷺ ما سميته آية لأنها لا ترقى إلى مصاف آى القرآن الكريم المعجز.

ونقل ما رواه الحاكم عن ابن عباس قال: لما نزلت **﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾** (سورة الأعلى: ١) قال النبى ﷺ «وكلها فى صحف إبراهيم وموسى» قلت هذا الحديث غير صحيح، والإشارة فى قوله تعالى **﴿إن هذا﴾** إلى جملة **﴿قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى * بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى﴾** (سورة الأعلى: ١٤ ـ ١٧) والمراد

أن مضـمون هذه الجـملة فى صحف إبراهيم ومـوسى، وليس المراد أنها مـوجودة بلفظهـا العربى. ضرورة أن تـلك الصحف غـير عـربيـة، وكذلـك ما ورد فى آيات: أنهـا موجـودة فى التوراة، فـالمراد مضمونهـا ومـعانـيها، لا ألفـاظها وتراكيـبها العربية، وقـوله تعالى ﴿إنه من سليمـان وإنه باسم الله الرحمن الرحيم﴾ الآية، ترجمة لمعنى ما كتبه سليمان عليه السلام.

ثم نقل مـا رواه ابن أبى حـاتم عن ابن عـباس في قـوله ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ (سورة يوسـف: ٢٤). قال: رأى آية من كتاب الله نهتـه، مثلت له فى جدار الحائط. قلت: هذا الأثر غير صـحيح. وهو مبنى على ما جـاء فى الإسرائيليات أن يوسف عليـه السلام فسخ تـكة سراويله، وعزم عـلى إتيان تلك المرأة وذلك لم يحصل وغاية ما فى الأمر أنها لما دعته إلى نفسـها، مالت نفسـه إليها بحكم شبـابه وتمام قوته ثم رأى أن زوجهـا أكرم مـعاملتـه وائتمنه على بيـته فـلا يصح أن يلوث عرضه، ويخون أمانته. فهذا هو البرهان الذى رآه بعقله وفكره لا ببصره.

النوع السادس عشر
(فى كيفية إنزاله)

ذكر فى المسألة الثانية فى كيفية إنزال القرآن رأيا حكاه عن بعضهم. وذلك بعد أن نقل كلام القطب الرازى فى حواشى الكشاف قال ما نصه: وقال غيره: فى المنزل على النبى ﷺ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه اللفظ والمعنى، وأن جبريل حفظ القرآن فى اللوح المحفوظ ونزل به.

والثانى: أن جبريل إنما نزل بالمعانى خاصة وأنه ﷺ علم تلك المعانى، وعبر عنها بلغة العرب، وتمسك قائل هذا بظاهر قوله تعالى **﴿نزل به الروح الأمين * على قلبك﴾** (سورة الشعراء: ١٩٣ - ١٩٤) .

والثالث: أن جبريل ألقى إليه المعنى، وأنه عبر بهذه الألفاظ بلغة العرب. وأن أهل السماء يقرءونه العربية ثم أنه نزل به كذلك بعد ذلك قلت: القول الأول هو الذى وقع عليه الإجماع وعرف علماء الأصول وغيرهم القرآن بأنه اللفظ المنزل

على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، المتعبد بتلاوته. والله تعالى يقول ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه**﴾ (سور ةالتوبة: ٦) والكلام ما تركب من ألفاظ كما هو معلوم. والصلاة لا يجب فيها إلا القرآن لكونه كلام الله. والقولان الأخيران شاذان ساقطان لا عبرة بهما. ولا يصح ذكرهما وقوله تعالى ﴿**نزل به الروح الأمين * على قلبك**﴾ معناه حفظك وفهمك إياه، وثبته في قلبك إثبات ما لا ينسى، فهو كقوله تعالى ﴿**سنقرئك فلا تنسى**﴾ (سورة الأعلى: ٦) ولا يدل على أن اللفظ من عند النبى ﷺ أو من جبريل عليه السلام. بل قوله تعالى ﴿**إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون**﴾ (سورة يوسف: ٢) قاطع فى أن اللفظ منزل من الله تعالى.

النوع السابع عشر
(فى معرفة أسمائه وأسماء سوره)

حكى الخلاف فى القرآن هل هو اسم علم غير مشتق خاص بكلامه تعالى، فهوغير مهموز؟ وبه قرأ ابن كثير، وهو

مـروى عن الشافـعى. وذكر مـا رواه البـيهـقى والخطيب عن الشافعى أنه كان يهمز قراءة، ولا يهمز القرآن. ويقول: القرآن اسم وليس بمهـموز ولم يؤخـذ من قراءة ولكنه اسـم لكـتاب الله، مثل التـوراة والإنجيل، وذكـر القـول بأنـه مهـموز وأنه مصدر لقراءات كالرجحـان والغفران سمى به الكتاب المقروء، من باب تسمـية المفـعول بالمصدر. أو هو صـفة على فـعلان، مشـتق من القرء بمعنى الجـمع. لأنه جمع السـور بعضـها إلى بعض أو لأنه جمع ثمـرات الكتب السابقـة أو لأنه جمع أنواع العلوم كلها.

ثم قـال: والمختـار عندى في هذه المـسألة مـا نص عليـه الشافعى. قلت: قرأ السبعة لفظ القرآن بالهمز، وهو الأصل. وقراءة ابن كثـير عن السبعـة بدون همز وهو تخفيف كـما قال اللحيـانى. والقراءتان مسـموعتـان من النبـى ﷺ لا يصح تضعيـف أحدهما وما روى عن الشـافعـى لعله لم يصح عنه، ولو صح فـهـو خطأ لا يعـمل به واختـيـار المـؤلـف له خطأ أيضًا.

النوع الثامن عشر
(فى جمعه وترتيبه)

ذكر ما رواه ابن الضريس فى فضائل القرآن عن عكرمة قال: لما كان بعد بيعة أبى بكر - رضى الله عنه - قعد على بن أبى طالب - رضى الله عنه - فى بيته فقيل لأبى بكر قد كره بيعتك. فأرسل إليه، فقال: أكرهت بيعتى؟ قال: لا والله. قال: ما أقعدك عنى؟ قال: رأيت كتاب الله يزاد فيه، فحدثت نفسى ألا ألبس ردائى إلا لصلاة حتى أجمعه. قال له أبو بكر. فإنك نعم ما رأيت.

قلت: هذا أثر منقطع لا يصح، لأن عكرمة لم يدرك عليًا عليه السلام. وأبو بكر بويع بعد وفاة النبى ﷺ بيومين. فكيف ينسب إلى على أنه قال رأيت كتاب الله يزاد فيه؟ ومن الذى زاد فيه داخل ذينك اليومين؟! ونحن الآن فى المائة الرابعة عشرة من نزوله، وهو بحاله، ولم يزد فيه حرف، فالمؤلف مخطئ فى إيراد هذا الأثر المنكر وسكوته عليه.

وتكلم على ترتيب الآيات، وصرح بأنه توقيفى بدليل الإجماع الذى حكاه أبو جعفر بن الزبير والبدر الزركشى وبالنصوص التى أورد جملة منها، وأشار إلى أنها بلغت مبلغ التواتر.

ثم قال: نعم يشكل علي ذلك ما أخرجه ابن أبى داود فى المصاحف من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال: أشهد أنى سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما. فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما. ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن، فألحقوها بآخرها.

ونقل عن الحافظ بن حجر أنه قال: ظاهر هذا أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئًا من ذلك إلا بتوقيف أ هـ.

قلت: المقرر فى علم الأصول أن خبر الآحاد إذا خالف الإجماع أو التواتر فإنه يكون مردودًا لا يعمل به ولو كان

متصلاً صحيحًا، فكيف إذا كان منقطعًا ضعيفًا كهذا الأثر، فإن راويه عبادًا لم يدرك جمع القرآن الذى حصل فى عهد أبى بكر رضى الله عنه، بل كان سن أبيه عبد الله بن الزبير حينئذ أقل من خمس عشرة سنة.

فالعجب من المؤلف الذى أورده إشكالا على ما أجمع عليه العلماء وتواتر به النقل من أن ترتيب الآيات توقيفى!! ثم عاد يعارضه بما رواه ابن أبى داود أيضا عن طريق أبى العالية عن أبى بن كعب ـ رضى الله عنه ـ أنهم جمعوا القرآن فلما انتهوا إلى الآية التى فى سورة براءة ﴿**ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون**﴾ (سورة التوبة: ١٢٧) ظنوا أن هذا آخر ما أنزل، فقال أبى: إن رسول الله ﷺ أقرأنى بعد هذا آيتين ﴿**لقد جاءكم رسول**﴾ (سورة التوبة: ١٢٨) إلى آخر السورة. والحقيقة أن أثر عباد لا يحتاج إلى معارضة بما خالفه، لأنه مردود من أساسه لسببين: ـ

١ ـ مخالفته للإجماع والتواتر.

٢ ـ ضعفه وانقطاعه.

وقول الحافظ ابن حجر: وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يعملوا شيئًا من ذلك إلا بتوقيف يشير إلى رده بسبب مخالفته لسائر الأخبار: أما حديث أبى بن كعب فهو من أفراد النصوص المتواترة المشار إليها فيما مر.

وذكر أثرين فى تأليف مصحف أبى وابن مسعود رضى الله عنهما.

قلت: ذانك المصفحان شاذان، لا يعول عليهما ولا على غيرهما من المصاحف الشاذة كمصحف على عليه السلام وإنما يعول على المصحف الإمام الذى أجمع عليه الصحابة وتلقاه المسلمون فى جميع الأقطار والأمصار جيلا عن جيل

النوع التاسع عشر
(فى عدد سوره وآياته)

قال: أما سوره فمائة وأربع عشرة سورة بإجماع من يعتد به.

قلت: أجمع الصحابة على المصحف الإمام، وهو يشتمل على أربع عشرة ومائة سورة، بترتيبها المعهود الذى تلقاه

المسلمون حفظًا وتلقينًا جيلا عن جيل وطبقة بعد طبقة، ولم يكتب ابن مسعود فى مصحفه سورتى المعوذتين والإسناد إليه بذلك صحيح كما قال الحافظ بن حجر لكنه شاذ لا يعمل به.

وكتب أبى بن كعب فى مصحفه سورتى الحفد والخلع، وليستا بقرآن. لأنهما لم تنقلا بطريق التواتر المطلوب فى نقل القرآن. وعلى هذا لا تجوز القراءة بهما فى الصلاة، حسبما بيناه فى النوع الثانى.

والمقصود أن ما ذكره المؤلف من الآثار فى هذا الموضع لا يعول عليه لأنه إما ضعيف أو مرسل، والصحيح فى هذا الباب مردود لأنه يناهض الإجماع والتواتر، وسورتا الحفد والخلع المدعى فيهما أنهما قرآن ليستا من نمطه ولا تعلوان إلى بلاغة سوره، ولم تعدوا أن تكونا دعاء يتوجه بهما إلى الله فى القنوت مثل القنوت الذى رواه الحسن بن على عليهما السلام.

قال: وعن مالك: أن أولهما - يعنى سورة التوبة - لما سقط سقط معه البسملة فقد ثبت أنها كانت تعدل البقرة لطولها.

قلت. هذا ليس بصحيح ونسخ تلاوة آية من القرآن محال عقلا وقد بينت ذلك فى كتاب ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة.

وذكر حديث عمر مرفوعا «القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف» الحديث وهو حديث باطل كما قال الذهبى.

وقال. وقد حمل ذلك على ما نسخ رسمه ومن القرآن أيضًا إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد.

قلت. هذا حمل باطل لما بيناه آنفًا.

النوع العشرون (فى معرفة حفاظه ورواته)

نقل عن الباقلانى أنه قال: الثالث لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك الأربعة.

قلت: هذا جواب باطل لما مر آنفًا.

النوع الخامس والثلاثون
(فى آداب تلاوته)

وقال ابن مجاهد: إذا شك القارئ فى حرف هل هو بالتاء أو بالياء فليقرأه بالياء فإن القرآن مذكرًا إلخ.

قلت: هذا غير صحيح بل لا بد أن يرجع فيما شك فيه إلى المصحف أو يسأل بعض الحفاظ فإن لم يجد فليترك القراءة حتى يتأكد من صحة الحرف الذى شك فيه.

وحمزة والكسائى لم يقرءا إلا بما روياه وتلقناه من شيوخهما.

النوع التاسع والثلاثون
(فى معرفة الوجوه والنظائر)

قال: وكل سكينة فيه طمأنينة إلا التى فى قصة طالوت فهو شىء كرأس الهرة له جناحان.

قلت: استند فى ذلك إلى أثر عن على لم يصح عنه بل هى خرافة إسرائيلية.

النوع السابع والأربعون
(فى ناسخه ومنسوخه)

قال السابعة: النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب أحدها ما نسخ تلاوته وحكمه معا ثم قال: الضرب الثالث ما نسخ تلاوته دون حكمه.

قلت: هذان الضربان غير جائزين بل هما محالان عقلا، كما بينت ذلك فى رسالة ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة ونثبت هنا المقصود منها ليستفاد قلت فيها الأسباب التى اقتضت امتناع نسخ التلاوة هى:

١ ـ أنه يستلزم البداء، وهو ظهور المصلحة فى حذف الآية بعد خفائها، وهو فى حق الله محال.

وما أبدوه من حكمة فى جوازه تمحل وتكلف لا يدفع المحال.

٢ ـ أن تغيير اللفظ بغيره أو حذفه بجملته إنما يناسب البشر لنقصان علمه وعدم إحاطته.

ولا يليق بالله الذى يعلم السر وأخفى. فإنا نرى الكاتب البليغ، والخطيب المفوه ينشئ موضوعًا يتأنق فيه ثم يعيد نظره عليه، فيجد أن بعض كلماته وجمله يجب أن يحذف وأن بعضها يجب أن يغير بما هو أفصح منه أو أوفق أو أليق.

٣ ـ أن ما قيل كان قرآنا ثم نسخ لفظه لا نجد فيه أسلوب القرآن ولا تلاوته ولا جرس لفظه.

٤ ـ أن منه ما يخالف أسلوب القرآن، قال الله تعالى ﴿الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ (سوره النور ٢) قال العلماء. قدمت الزانية فى الذكر للإشارة إلى أن الزنا منها أشد قبحا ولأن الزنا فى النساء كان فاشيا عند العرب لكن إذا قرأت جملة الشيخ والشيخة إذا زنيا وجدت الزانى مقدما فى الذكر على خلاف الآية وهذا يقتضى أن تقديم أحدهما كان مصادفة لا لحكمة وهو لا يجوز لأن من المقرر المعلوم أن ألفاظ القرآن الكريم موضوعة وضعًا حكيما بحيث لو قدم أحدها عن موضع أو أخر اختل نظام الآية.

٥ ـ أنه ورد فى سبب نسخ هذه الجملة من القرآن، أخبار منكرة نبين ما فيها باختصار.

فى صحيح البخارى فى باب الاعتراف بالزنا: وذكر عن ابن عباس قال: قال عمر: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم فى كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن.

ولم يرو البخارى قول عمر: وقد قرأناها: الشيخ والشيخة إذا زنيا.

قال الحافظ: ولعل البخارى تركها عمدًا.

ومن الروايات المنكرة: ما رواه النسائى أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت: ألا تكتبها فى المصحف؟ قال: لا ألا ترى الشابين الثيبين يرجمان؟! وهذه نكارة واضحة كيف يترك زيد آية الرجم لأنها تخالف حكم الشابين المحصنين؟ رواية أخرى منكرة، روى الحاكم عن كثير بن الصلت: قال:

كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان المصحف فمر على هذه الآية، فقال زيد سمعت رسول الله ﷺ يقول الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة فقال عمر. لما نزلت، انبت النبى ﷺ فقلت أكتبها فكأنه كره ذلك فقال عمر ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم؟! قال الحافظ ابن حجر فيستفاد من هذا الحديث السبب فى نسخ تلاوتها، لكون العمل على غير الظاهر من عمومها أ هـ قلت فى هذه الرواية نكارتان

إحداهما: كراهة النبى ﷺ لكتابة آية الرجم، وكيف يكره كتابة آية أنزلت عليه!؟

والأخرى. قول عمر. ألا ترى أن الشيخ إذا زنى إلخ كيف يعترض عمر على آية يعتقد أن الله أنزلها؟! وقول الحافظ: يستفاد من هذا الحديث السبب فى نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها أ هـ. سهو منه رحمه الله ففى القرآن عمومات كثيرة، لم ينسخ لفظها مع أن عمومها غير مراد ولكن بين المراد بمخصصات أخرى فى القرآن أو السنه

ونكارة ثالثة وهى أن الله تعالى لم يكن ليحذف آية من القرآن لاعتراض بعض المكلفين عليها.

فهذه النكارات تؤيد أن جملة الشيخ والشيخة إذا زنيا لم تكن آية من القرآن قط.

٦ ـ أن تلك الجمل التى قيل إنها كانت من القرآن لا رابط يربطها بآياته، بل هى جمل مقتطعة لا يدرى أين كان محلها من المصحف الشريف؟

٧ ـ إذا قرأت خواتيم سورة البقرة وخواتيم آل عمران وما فيها من دعاء وتوجه إلى الله بأسلوب فى نهاية البلاغة، ووازنته بما قيل إنها كانت سورة الحفد، وجدت فرقا بينهما بعيدًا جدًا هو الفرق بين كلام الله وكلام البشر لأن قنوت الحفد من إنشاء عمر كما قيل.

٨ ـ تقرر فى علم الأصول أن القرآن إنما يثبت بالتواتر وما لم يتواتر لا يكون قرآنا، وتلك الجمل التى قيل بقرآنيتها ليست متواترة، فهى شاذة، والشاذ لا يكون قرآنا، ولا تجوز تلاوته.

٩ ـ إن السنة النبوية، وقع فيها نسخ المعنى أى الحكم كما وقع فى القرآن الكريم.

ولم يثبت عن النبى ﷺ أنه رجع عن لفظ من ألفاظ حديثه أو بدله بغيره، أو قال للصحابة عن حديث: لا تحفظوه فقد نسخت لفظه أو رجعت عنه فلا تبلغوه عنه. لم يثبت هذا عنه أصلا بل صح عنه من طرق بلغت حد الاستفاضة والشهرة أنه قال: نضر الله أمرًا سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

وإذا كان الأمر كذلك فى السنة فكيف يجوز أن ينسب إلى الله تعالى رجوعه عن آية، ونسخ تلاوتها؟!

١٠ ـ إن معنى لسخ التلاوة عند القائلين به أن الله أسقط الآية المنسوخة من القرآن، وهذا خطير جدا لأن كلام الله قديم. وكيف يعقل أن يغير الله كلامه القديم بحذف آيات منه؟!!

وهل يقال: كـانت من كلام الله والآن ليـست منه؟ كيف يجوز هذا والله تعـالى يقول ﴿لا تبديل لـكلمات الله ﴾(سورة يونس: ٦٤).

وانظر بقية البحوث فى الرسالة المذكورة.

النوع الحادى والخمسون
(فى وجوه مخاطباته)

نقل عن ابن القيم قوله: تأمـل خطاب القرآن تجد ملكا له الملك كله، وله الحمد كله، أزمة الأمـور كلها بيده، ومصدرها منه ومواردها إليه مـستويا على عرشه لا تخفى عليـه خافية من أقطار مملكته.

قلت: قوله: مـستويا على عرشـه زلة من ابن القيم تدل على ميلة للتشبيه، سامحه الله.

نعم قال الله تـعالى: ﴿الرحـمن على العـرش استـوى﴾ (سورة طه: ٥) لكن لا يجوز أن نأخذ منه اسم فاعل نصفه به

كما فعل ابن القيم، كما لا يجوز أن نصف الله بأنه مستهزئ وإن قال ﴿**الله يستهزئ بهم**﴾ (سورة البقرة: ١٥) لأنه لا يوصف إلا بصفة وردت صريحة فى الكتاب أو السنة كما تقرر فى علم الكلام

وغفل المؤلف أن ينبه على هذه الزلة القبيحة لأن شغفه بالجمع يشغله عن تأمل ما ينقله وعن تحرير ما يقوله ويكتبه.

النوع الرابع والخمسون
(فى كناياته)

قال: ثانيها ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه نحو ﴿**إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة**﴾ (سورة ص ٢٣) فكنى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب فى ذلك لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه.

قلت: ما ذكره غير صحيح لوجهين:

الأول أن العرب لا يتنزهون عن ذكر اسم المرأة ولا عن لفظها وفى القرآن الكريم (**فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان**.... **ووجد من دونهم امرأتين تزودان**... ضرب الله

مثلا الذين كـفروا امرأة نوح وامرأة لوط . . . ضـرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فـرعون . . وامرأته حـمالة الحطب، بل ثبت التصريح بأسماء كثيـر من النساء على لسان النبى ﷺ وكثير من الصحابة فهذه النكتة باطلة أوغير مطردة.

والآخر. دعوى أن لفظ النعـجة فى الآية كناية عن المرأة، مبنيـة على خرافة إسرائيليـة، ألصقت بداود عليه السـلام كذبًا وبهتانًا، وتمالأ عـلى ذكرها معظم المفسرين بل جـميعهم فـيما أعلم، والصحيح فى تفسير الآية: أن الخصم الذين دخلوا على داود كـانوا إسرائيليين، بـينهم خصـومة فى نـعاج حـقيـقيـة واسـتغـفار داود بعـد ذلك لأنه فزع مـنهم حين تسوروا عليـه المحراب وتذكـر أنه ما كان ينبغى له أن يفـزع من مخلوق وهو في حضرة الخالق يعبده ويثنى عليه، فـاعتبر هذا الفزع امتحان من الله وفتنة فخر راكعا وأناب.

النوع الخامس والستون
(فى العلوم المستنبطة من القرآن الكريم)

قال: قـال الله تعالى ﴿مـا فرطنا فى الكتـاب من شىء﴾ (سورة الأنعام: ٣٨) قلت: حـمل الكتاب فى هذه الآية على

القرآن ضعيف مخالف للسياق والصحيح أن الكتاب هنا هو اللوح المحفوظ وهذا مثل قوله تعالى ﴿**وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل فى كتاب مبين**﴾ (سورة هود: ٦) هو اللوح المحفوظ والقرآن نفسه مكتوب فى اللوح المحفوظ.

قال: وفى الولد الذى سماه عبد الحارث.

قلت: يريد بهذه الجملة ما رواه ابن جرير عن سمرة قال سمى آدم ابنه عبد الحارث وروى الترمذى وغيره عن سمرة مرفوعًا: لما ولدت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد فقال سميه عبد الحارث فسمته فعاش وكان ذلك من وحى الشيطان وأمره.

وهذا الحديث حسنه الترمذى، وهو ضعف منكر بل هو خرافة إسرائيلية كما بينه ابن كثير فى تفسيره.

قال: وتزوجه بنت شعيب.

قلت: يريد أن موسى تزوج بنت شعيب والظاهر أنه أراد شعيبا الرسول كما قال ذلك مالك، وغيره، وليس بصحيح لأن شعيبا كان قبل موسى بدلالة القرآن.

ففى سورة الأعراف ذكـر قصة نوح ثم هود ثم صالح ثم لوط ثم شعيب على هذا الترتيب وبعد ذلك قال الله تعالى.

﴿ثم بعثنا من بعدهم موسى﴾ (سورة الأعراف: ١٠٣) قال ابن كثير: أى الرسل المتقدم ذكرهم كنوح وهود وصالح ولوط وشعيب أ هـ.

فكيف يتزوج بنت رسول كان قبله؟ ولعل الذى تزوج موسى بنته كان اسمه على اسم شعيب الرسول، إن صح أن ذلك اسمه.

قال: وقصة القوم الذين ساروا في سرب من الأرض إلى الصين. قلت: هذه القصة وإن رواها ابن جرير عن ابن عباس، خرافة إسرائيلية.

النوع التاسع والستون
(فيما وقع فى القرآن)

نقل عن سمرة أن إدريس رفع إلى السماء السادسة ونص على أن إسناده واهٍ.

وفى حديث المعراج الصحيح: أن النبى ﷺ وجد إدريس فى السماء الرابعة.

قال: والرعد ففى الترمذى من حديث ابن عباس أن اليهود سألوا النبى ﷺ فقالوا:

أخبرنا عن الرعد فقال: ملك من الملائكة موكل بالسحاب

قلت: قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب، وليس كذلك، فى سنده بكير بن شهاب، ليس من شرط للصحيح ولا الحسن. والحديث ضعيف منكر.

وكذلك ما ذكره من أن البرق ملك له أربعة أوجه إلخ.

ليس بصحيح بل هو خرافة إسرائيلية.

وكذلك السجل وقعيد ليسا بملكين وإنما قيل ذلك، وليس بصحيح.

قال: وقاف، وهو جبل محيط بالأرض.

قلت: لا دليل على هذا ولا أصل له وإن شاع على ألسنة كثير من الناس، فيهم علماء مثل المؤلف.

قال: ومنها ذو القرنين واسمه إسكندر.

قلت: بل هو غيره، لأن إسكندر كان كافرًا، وذو القرنين مسلم، بل قيل بنبوته.

قال: ولقب ذا القرنين لأنه بلغ قرنى الأرض المشرق والمغرب، وقيل لأنه ملك فارس والروم. وقيل كانت صفحة رأسه من نحاس، وقيل كان على رأسه قرنان صغيران تواريها العمامة، وقيل إنه ضرب على قرنه فمات ثم بعثه الله فضربوه على قرنه الآخر، وقيل كان كريم الطرفين، وقيل لأنه انقرض فى وقته قرنان من الناس وهو حى، وقيل لأنه أعطى علم الظاهر وعلم الباطن وقيل لأنه دخل النور والظلمة أ هـ.

قلت: جميع ما ذكره المؤلف غير صحيح بل فيه ما هو من قبيل الخرافة، وهذه الأقوال قيلت عن ظن وتخمين لا عن دليل، وأطرف ما فيها أن المراد بالقرنين علم الظاهر وعلم الباطن، وهذا إصطلاح صوفى، فهل كان ذو القرنين صوفيًا؟! والأقرب إلى الصواب أنه كان لذى القرنين، فى التاج الذى

يضعه على رأسه قرنان يرمز بهما إلى القوة على المعتاد عندهم في ذلك الزمان.

قال: ومنها فرعون واسمه الوليد بن مصعب، وكنيته أبو العباس، وقيل أبو الوليد وقيل أبو مرة.

قلت: هذا غير صحيح فإن فرعون قبطى واسم الوليد عربى والكنية من خصائص العرب.

والصواب أن اسمه منفتاح، وجثته موجودة بدار الآثار المصرية مع بيان اسمه وتاريخه وأنه ابن رعمسيس ولم تذكر له كنية.

النوع الثمانون
(فى طبقات المفسرين)

قال: وقد ورد عن ابن عباس فى التفسير ما لا يحصى كثرة وفيه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها على بن أبى طلحة الهاشمى عنه.

قلت: لكن قال الميمونى عن أحمد: له أشياء منكرات، وقال ابن حبان فى الثقات: روى عن ابن عباس ولم يره، وفى تهذيب التهذيب: روى عن ابن عباس ولم يره، بينهما مجاهد فروايته عن ابن عباس منقطعة، ولا يكفى أن يكون الواسطة بينهما مجاهدًا أو سعيد بن جبير، فقد يكون الواسطة غيرهما من الضعفاء.

قال: ولم يورد عنه ابن أبى حاتم شيئا لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد،

قلت: لم يف بما التزمه كما يظهر لمن قرأه وتتبعه.

قال: وأما أبى بن كعب فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازى عن الربيع عن أنس عن أبى العالية عنه، وهذا إسناد صحيح.

قلت: أبو جعفر الرازى ليس من شرط الصحيح، فقد صعفه أحمد وقال ابن المدينى كان يخلط، وقال أبو زرعة كان يهم كثيرًا، وقال ابن حبان، كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير

«ووثقه ابن معين وغيرة» لكن قال ابن معين: ليس بمتقن. قلت ومما يدل على عدم إتقانه وانفراده بالمناكير ما رواه عن الربيع بن أنس عن أبى العالية عن أبى بن كعب قال: إن روح عيسى عليه السلام من جملة الأرواح التى أخذ عليها العهد فى زمان آدم عليه السلام، وهو الذى تمثل لها بشرًا سويا أى روح عيسى، فحملت الذى خاطبها وحل فى فيها.

قال ابن كثير: وهذا فى غاية الغرابة والنكارة. وقال ابن تيمية: هذا محال.

ما ورد فى التفاسير المرفوعة

قال: وأخرج الطبرانى عن على عن رسول الله ﷺ قال: السكينة ريح خجوج.

قلت: فى إسناده مجهولان، ورواه ابن جرير موقوفًا على على وتقدم كذلك، والحديث منكر، لا يبعد أن يكون موضوعا، والسكينة هى طمأنينة القلب وسكونه.

سورة الأعراف

قال وأخرج أحمد والترمذى وحسنه والحاكم وصححه عن سمرة عن النبى ﷺ قال: لما ولدت حواء طاف بها إبليس. الحديث.

قلت: تقدم فى النوع الخامس والستين، ونبهنا على أنه ضعيف منكر.

سورة التوبة

قال: وأخرج ابن المبارك فى الزهد والطبرانى والبيهقى فى البعث عن عمران ابن حصين وأبى هريرة قالا: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿ومساكن طيبة فى جنات عدن﴾ (سورة التوبة: ٧٢) الحديث.

قلت: هو حديث ضعيف، ولم ينبه عليه المؤلف.

سورة يوسف

قال: أخرج أبو يعلى وسعيد بن منصور والحاكم وصححه البيهقى فى الدلائل عن جابر بن عبد الله قال: جاء يهودى إلى النبى ﷺ فقال: يا محمد أخبرنى عن النجوم التى رآها يوسف ساجدة له. الحديث

قلت: تفرد به الحكم بن ظهير، متروك. والعجب من المؤلف كيف سكت عن التنبيه عليه مع علمه بحال الحكم بن ظهير؟!

قال: وأخرج ابن مردويه عن أنس عن النبى ﷺ قال: لما قال يوسف ذلك «ليعلم أنى لم أخنه بالغيب» قال له جبريل: يا يوسف اذكر همك فقال (وما أبرىء نفسى).

قلت: هذا الحديث غير صحيح بل هو منكر ويشبه أن يكون موضوعًا والراجح عند المحققين وهو مقتضى السياق أن جملة (ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب) كلام امرأة العزيز، ولابن تيمية فى ترجيحه تأليف خاص.

سورة الرعد

ذكر أحاديث ضعيفة منكرة فى أن الرعد ملك والبرق طرف ملك يقال له روقيل، وحديث أن ملكا موكل بالسحاب إلخ. وقد سبق الحديث الأول منها فى النوع التاسع والستين ونبهنا على أنه من الإسرائيليات.

وذكر فى تفسير آية ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت﴾ (سورة الرعد: ٣٩) أحاديث ضعيفة المراد بها محو الرزق والأجل إلخ، وتلك الأحاديث لا يعتمد عليها، والصحيح الموافق لسياق الآية أن المراد بها محو الشرائع وإثبات ما شاء منها.

سورة الإسراء

قال: أخرج البيهقى فى الدلائل عن سعيد المقبورى أن عبد الله بن سلام سأل النبى ﷺ عن السواد الذى فى القمر. الحديث.

قلت: هو مرسل ضعيف لا يعتمد عليه.

إلى هنا انتهى ما أردت التنبيه عليه من أقوال ساقطة وروايات واهية وأخبار إسرائيلية وتركت التنبيه على بعض الأحاديث الضعيفة لأن الأمر فيها قريب. والله الموفق والهادى.

تمت بحمد الله رسالة

الإحسان فى تعقيب الإتقان للسيوطى

الفهـــرس

الصفحة

تم الكتاب بحمد الله

عنيت بطبعه ونشره
مكتبة القاهرة
الرئيسي: ١٢ ش الصنادقية الأزهر
الفرع: ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت: ٥٩٠٥٩٠٩
ص.ب ٩٤٦ العتبة
القاهرة

رقم الإيداع
٩٩/١١٠٢٨

الترقيم الدولى
I- S -B -N
977- 5437- 62 - 8

الرواد للطباعة
ت : ٣١٦٠٠٣٠